الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية
موجز لبنان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز قُطري - لبنان

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري

لبنان

©iStock-Glen_Pearson

ملخص

تستند المنظومة القانونية في لبنان إلى القانون الفرنسي وتستلهمه. ولبنان بلد قانون مدني له دستور، بينما تحكم الأحوال الشخصية فيه المحاكم الدينية.

المنافسة

- ليس في لبنان حالياً قانون للمنافسة، بل إنه يعتمد بدلاً من ذلك على **تشريعات أخرى لحُكم أنماط المنافسة**، مثل **القانون التجاري وقانون العقوبات العتيقين**؛
- نظراً لعدم وجود أي قانون للمنافسة، **ليست هناك تعاريف واضحة للسلوك المخلّ بالمنافسة ولا أساليب متسقة للتعامل مع السلوك الاحتكاري**؛
- ما زال مشروع قانون للمنافسة **معلقاً** منذ أكثر من عقد من الزمن.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع لبنان **قانون تشجيع الاستثمار رقم 360** لعام 2001؛
- هكذا، لدى لبنان نظام متطور لتشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر، يشمل **تشريعات وعمليات إنفاذ ومؤسسات توافق على الاستثمارات الأجنبية** في البلد **وتقيّمها وتديرها**؛
- غير أن تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال تفتقر إلى بعض التعاريف الواضحة والموجزة الدقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك **قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر** في بعض القطاعات، **كالمجال العسكري والمجال الأمني والإعلام والمصارف والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والعقارات والمرافق العامة**، على سبيل المثال لا الحصر.

مكافحة الفساد

- ليس في لبنان قانون موحد لمكافحة الفساد؛ وما يزال هناك **مشروع قانون قيد النظر**؛
- يعتمد لبنان حالياً في معالجة الفساد على مزيج من التشريعات الأخرى، مثل **القانون رقم 154 لعام 1999** (قانون الإثراء غير المشروع)؛ **والقانون رقم 318 لعام 2001** (قانون مكافحة تبييض الأموال)؛ **والقانون رقم 44 لعام 2015** (قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)؛ **والقانون رقم 83 لعام 2018** (قانون حماية كاشفي الفساد)؛
- لم تشكّل الحكومة اللبنانية بعد هيئة رسمية لمكافحة الفساد **مستقلة ومخوّلة بصلاحيات لرصد وتقييم وإنفاذ التشريعات**.

حماية المستهلك

- لدى لبنان قانون حماية المستهلك **رقم 658 لعام 2005**، الذي **عُدّل وحُدّث** في عامي **2012 و2014**؛
- بفضل هذا القانون، هناك ضمن **وزارة الاقتصاد والتجارة** هيئة لحماية المستهلك **مخوّلة بمعالجة الشكاوى ومعالجة الانتهاكات الإلكترونية**؛
- ما تزال هناك ثغرات كبيرة فيما يتعلق **بالتعاريف المتسقة المتعلقة بحماية المستهلك**، وهناك **ثغرة كبيرة من حيث التنفيذ الصارم للقوانين وإنفاذها**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة — ضعيف

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	ضعيف
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	ضعيف جداً
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	ضعيف
ممارسات إنفاذ المنافسة	ضعيف
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	لا نقاط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	ابتدائي
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر — متطوّر

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	قوي
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	متطوّر

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متوسط

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متوسط
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	متوسط
معايير المشتريات العامة	ضعيف جداً

حماية المستهلك

متطوّر

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	قوي
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): ضعيف
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ضعيف جداً
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): لا نقاط
- الإعفاءات: متوسط
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ابتدائي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — لا توجد نقاط
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

21-00166